سنّة الحياة الجائرة

بسمة النسور

قال الممثل الأميركي كلينت إيستوود (95 عاماً) في كلمة ألقاها وسط حشد من محبّيه: «مُرعبٌ هو التقدّم في العمر، أليس كذلك؟ ها أنتم ترون كلّ شيء بأعينكم، عظاماً لا تتحرّك بليونة، ونظر العينين الضعيف الذي يُرهقه الضوء، والرئتين تلتقطان الأنفاس بصعوبة، لكنّ المُرعبَ والمُتعبَ أكثر حين تبلغ هذا العمر ولا تجد أحداً ممّن تُحبّهم بقربك يستمع بتذمّرٍ إلى قصص تاريخك المليء بالبطولات الوهمية. مُرعبٌ أن تكون وحدك بعد أن كان الجميع يلهث وراءك. وأخيراً، بعد قضاء عمرك باحثاً عن الضوء، لم تَفُزْ بعائلة حقيقية، وتعيّن عليك أن تعيش في الظلام، في عزّ احتياجك ليدٍ تَدلّك على الضوء. عليكم الاهتمام بتكوين أسرة، بالدرجة الأولى، فالجري خلف الشهرة كالرماد الذي نفخت فيه الرياح، فلا هو أشعل ناراً، ولا هو ظلّ ثابتاً في مكانه». ورغم البحث، لم أتمكّن من التحقّق من المناسبة التي قال فيها إيستوود هذه الكلمة المُؤثّرة، التي انتشرت على نطاق واسع في أكثر من موقع إخباري. أيّاً كان الأمر، تبعث الكلمة، بغضّ النظر عن المناسبة التي قيلت فيها، على الحزن والرعب في آن واحد. وهنا، أتذكّر إجابة العلّامة والناقد الراحل إحسان عبّاس عن سؤال بشأن الموت، إنه «تجربة مُريحة، أمّا المُخيف حقّاً فهي الشيخوخة، حيث خيبة الأمل». وفي تأمّل لمسيرة إيستوود، الطويلة والثريّة والمتنوّعة، وقد حاز جائزة أوسكار أربع مرّات، وغيرها الكثير من جوائز عالمية وأوسمة رفيعة، وأجمع النقّاد على وصفه بالأسطورة السينمائية الحيّة، ممثّلاً ومُخرجاً ومُنتجاً ومُؤلّفاً موسيقيّاً، يمكن القول إنّه حاز كلّ ما يتمنى وأكثر، فحقّق المجد والثراء والشهرة. وعلى الصعيد الشخصي، كان إيستوود «دون جوان» خطيراً، وقعت النساء دائماً في غرامه، وارتبط في علاقات عاطفية عدّة بممثّلات شهيرات آلت إلى فشل، إلى أن وصل في نهاية المطاف مخذولاً إلى ما نطلق عليه «أرذل العمر»، حيث الكهولة والمرض والوحدة والخيبة والإحساس بالخواء واللاجدوى. وصل به الحال تماماً كما ردّد عبد الحليم في رائعته «زيّ الهوى» في تلاعب ذكيّ بالمعاني: «وتريني.. ماسك الهوى بإيديّا... وآه من الهوى يا حبيبي».

حقّاً، يستدعي الأمر آهةً كبيرةً على مصير محتوم يتربّص بنا جميعاً، بغضّ النظر عن منجزنا في هذه الحياة العابرة الزائلة. ينصح إيستوود مستمعيه بالتركيز على العائلة، والكفّ عن اللهاث خلف أضواء الشهرة لأنّها محض وهم (!). والسؤال هنا: هل سيمتثل أيٌّ منّا لنصائح من سبقونا؟... الأرجح أنّنا لن نفعل، فلا أحدَ منّا يتّخذ مواقفه في الحياة بناءً على تجارب الآخرين. قديماً قالوا: «النصيحة بجمل»، في دلالة على أهمّيتها، و«أسأل مُجرّب ولا تسأل حكيم»، غير أنّها مقولاتٌ تفتقر إلى الدقّة، فالواحد منّا لا يتعلّم إلّا من تجاربه، ويظلّ مُرتاباً في أراء الآخرين مهما بدت سديدةً. لذلك، عزيزي الكهل الفضولي، المُثقل بالحزن وبالندم وبالفراغ، لا تُتعِب نفسك، يا صديقي، ولا تنشغل بإسداء النصائح، وسرد الحكايات التي لا يكترث بها أحد، وكُفّ عن الحديث عن إنجازاتك العظيمة السابقة، لأنّها لا تعني شيئاً للشباب المُنهمكين في ذواتهم. دعهم يخوضون التجارب؛ يخطئون ويصيبون، ويختالون بمنجزاتهم، بعيداً عن وصايتك التي لا يرغبون فيها. حاول التصالح مع مرحلتك العمرية، على قساوتها، باعتبارها حتميّة لا مناص من مواجهتها، وكن على يقين من أنّ أولئك الشباب المفتونين بيفاعتهم سيأتي عليهم يوم يبلغون (إذا كانوا محظوظين) فيه مرحلة الكهولة، ولن يتوانوا، بدورهم، عن إسداء النصائح التي لن يُصغي إليها أحد، فتلك سنّة الحياة الجائرة.

ما يعنيه انتصار اليمين المُتطرّف الأوروبي

المهدي مبروك

لم يشكّل صعود أقصى اليمين في الانتخابات الأوروبية، قبل أيام، مفاجأةً، فقد كانت النتيجة مُتوقّعة، وأفادت عمليات سبر (استطلاع) الآراء بأنّه صعود مُرتقب، وبالنسبة التي قاربت ما أُعلنَ، فهذه نتيجة عامّة، بقطع النظر عن تفاصيلها، ونصيب كلّ بلد منها على حِدَة. تأتي هذه النتائج في سياق دولي يشهد فيه العالم ما يناهز 40 من الانتخابات تهمّ رؤساء الحكومات والدول. كما أنّها تأتي في سياق إقليمي أوروبي ميزته التوتّر، نتيجة تصاعد التهديدات الأمنية، ففي الحدود الشمالية، تشهد أوروبا حرباً مستعرةً جمعت شقيقَين يشتركان في أكثر من سمة، فضلاً عن التاريخ الذي جمعهما طويلاً، فقد كانا من النواة الصلبة للاتحاد السوفييتي أكثر من نصف قرن تقريباً. وفي الحدود الجنوبية، تشعُر أوروبا بأنّها في خطر وجوديّ ناجم من تصاعد موجات الهجرة القادمة إليها من أفريقيا. وهي الورقة التي استعملتها الأحزاب اليمينية لنشر أفكارها ومعتقداتها. لقد تمكّنت عدّة أحزاب يمينية من الصعود إلى الحكم خلال السنوات الماضية، لهذا السبب تحديداً. الشعبويات اليمينة، تحديداً، انحرفت شعبوياتٍ مناهضةً للمهاجرين. استندت هذه الأحزاب إلى إسلاموفوبيا تجعل العرب والمسلمين خطراً يهدّد هُويّة أوروبا باعتبارها نادياً مسيحيّاً.

كانت النتائج متوقّعة، خصوصاً في ظلّ صعود أقصى اليمين في البلدين اللذين يُعدّان رئة أوروبا؛ ألمانيا وفرنسا، فهما شهدا، تباعاً، صعوداً لليمين في آخر انتخابات شهداها، ولولا بعض التحالفات العسيرة والهشّة لأمكن لأقصى اليمين أن يفوز بها. تكاد كلّ الديناميات الانتخابية تنحصر في منافسات وتحالفات تقع في ساحة اليمين السياسي، أمّا اليسار فقد ظلّ يتراجع دراميّاً منذ بداية القرن. أكثر مع عقدين مرّا على هذا التحوّل ولا يزال الأمر يستفحل. اختفت تقريباً الأحزاب الشيوعية في أوروبا، ثمّ لحقت بها الأحزاب الاشتراكية. ما نشهده، حالياً، من تعبيرات يسارية هي نوستالجيا ونزعة حالمة. برهنت مختلف الانتخابات، في البلدان الأوروبية، أنّ هذه التعبيرات، رغم مبدئيّتها، غدت قاصرة عن إقناع الناخبين وتعبئتهم. في هذا المناخ، استطاعت انتخابات البرلمان الأوروبي أخيراً أن تحوز نسبة إقبال تعدّ مُهمّةً، في ظلّ العزوف المتواصل عن الانتخابات عموماً، واتساع رقعة عدم التسيس واللامبالاة الانتخابية، التي تعصف بفئات اجتماعيةٍ عديدة، فإذا كانت نسبة الإقبال، عموماً، قد تجاوزت 51%، فإنّها قد سجّلت نسباً مرتفعةً في دولٍ عديدة، على غرار بلجيكا (عاصمة الاتحاد الأوروبي)، ولوكسمبورغ، وغيرهما، في حين كانت في حدود 51%، أيضاً، في فرنسا، أمّا في ألمانيا فكانت 64%... إلخ. تفيد قراءةٌ متأنّية في الانتخابات البرلمانية، هذه، كما أشير أعلاه، إلى اتّساع نفوذ اليمين، إذ لم تتردّد صحيفة لوموند الفرنسية أن تدقّ جرس الإنذار، في عددها يوم 13 يونيو/ حزيران الحالي، حين كتبت أنّ أقصى اليمين في الدول المؤسّسة للاتحاد الأوروبي، تحديداً، يفوز بها. فالدولتان الوحيدتان اللتان لم يصعد فيهما نواب أقصى اليمين طرفيّتان؛ مالطا وسلوفينيا. أمّا البلدان اللذان حلّ فيهما أقصى اليمين في المرتبة الأولى فهما النمسا وفرنسا. وإذا كان الأمر مُتوقّعاً في النمسا، نظراً إلى التراث السياسي، الذي ظلّ يتراكم بين انتخاباتٍ وأخرى، فإنّ المفاجأة كانت فرنسا تحديداً، وهي التي ظلّت تُنكر انحرافها اليميني تحت ذرائع مُتعدّدة تقدّمها، ومنها كبح جماح الجبهة الوطنية في الانتخابات الرئاسية والتشريعية الماضية. غير أنّ ما لم يقله الخطاب السياسي الرسمي أن موجة اليمين، بشقّيه، وسط اليمين أو أقصاه، كانت مُقبلة، بلا شكّ، في ظلّ تراجع اليسار، كما أشير سابقاً. كانت ردّة فعل الرئيس الفرنسي، ماكرون، الدعوة إلى انتخابات تشريعية مُبكّرة. كان يحتاج إلى مثل هذه النتيجة القاسية حتّى يدرك أنّ بلاده تجرفها مياه اليمين المُتطرّف. لا يُعدّ ماكرون اشتراكياً أو يسارياً، فهو ابن اليمين البراغماتي، الذي ظلّ يصارع لإيجاد بديل خارج تلك التصنيفات الكلاسيكية؛ يسار/ يمين. سيكون المهاجرون، وتحديداً، العرب والمسلمين، من أكثر المتضرّرين من صعود اليمين الأوروبي، فضلاً عن المواقف السياسية، التي ستُبديها هذه البلدان، منفردة أو في نطاق أوروبي، من مختلف القضايا العربية، ومن أكثرها أهمّية القضية الفلسطينية. غير أنّ هذه الكتلة السياسية الاقتصادية تشقّها خلافات حادّة، ما سيجعل مواقف بعض البلدان أكثر براغماتية، وهي مضطرة إلى أن تعيد حساباتها، حين تكون مصالحها في المحكّ. يبدو الخلاف الفرنسي الإيطالي، من جهة، وتباين بعض البلدان الأخرى في مواقفها الدبلوماسية على غرار الموقف من القضية الفلسطينية، مثل إسبانيا وغيرها، من جهة أخرى، مؤشّراً إلى أنّ اليمين سيعاني معضلاتٍ قد لا تكون في الحسبان.

(أكاديمي ووزير تونسي سابق)

حكومة نتنياهو إلى الحرب دُرْ في الجبهة الشمالية

جيرار ديب

ذكرت صحيفة يسرائيل هيوم، في 17 من الشهر الحالي (يونيو/ حزيران) أنّ رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، أبلغ مجلس الحرب (الكابينيت) بحله بعد انسحاب بني غانتس وغادي آيزنكوت، وأشارت إلى أنّه بعد طلب وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير الانضمام إلى مجلس الحرب، أبلغ نتنياهو الوزراء بهذا الأمر، وقال لهم «مجلس الحرب ألغي». عنوان للحرب، يجب التوقّف عنده مع مواصلة الجيش الإسرائيلي قصفه البلدات الجنوبية، على وقع زيارة المبعوث الأميركي عاموس هوكشتاين إلى إسرائيل ولبنان، في يومَي الاثنين والثلاثاء (17 و18 حزيران الحالي)، للبحث في وضع غزّة والجبهة الجنوبية. وأفاد إعلام إسرائيلي بأنّ رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو أوصى هوكشتاين بأن «ينقل رسالة واحدة إلى رئيس وزراء لبنان، إمّا عودة حزب الله إلى ما وراء الليطاني، الآن، وإما الحرب»؛ فهل الحرب على الجبهة الشمالية باتت قاب قوسين؟

الأبرز في رسالة نتنياهو تبقى المُهلة التي حدّدها ولخّصها بعبارة «الآن»، في دلالة واضحة على أنّ الأمور على الجبهة الشمالية مع لبنان باتت مقلقة، وعليه العمل سريعاً لإنقاذ حكومته من التصدّع الذي تعانيه نتيجة الاستقالات فيها، وبسبب المظاهرات الإسرائيلية الضاغطة التي تصبّ في خانة إسقاطها في الشارع إن تعذّر ذلك دستورياً، إذ دعا رئيس الحكومة الإسرائيلية الأسبق، إيهود باراك، إلى شلّ مرافق الدولة من أجل إنهاء حرب غزّة، وإسقاط حكومة نتنياهو. عودة حزب الله «الآن» إلى ما بعد الليطاني، على ما يبدو، طلبٌ من المستحيل تحقيقه، لأنّ الحزب يشكّل المكوّن الأساسي لأهل الجنوب في لبنان؛ فهو الطبيب والمحامي والعامل، وإنّ الذين يسقطون في ميدان المعركة ويشيَّعُون هم من أبناء هذه القرى الجنوبية، فقد يكون نتنياهو يعمل بحسب المثل الشائع «من لا يريد تزويج ابنته يرفع مهرها»، فهو يقود حكومة متشدّدة من اليمين المُتطرّف لا تتوانى عن دعوته إلى فتح جبهة الشمال، وإلى الحرب الأكيدة مع حزب الله. تبقى حتمية الحرب قائمةً في هذه الجبهة بسبب الصداع الذي يشكّله تنامي قدرات الحزب عسكرياً، ففي ما يخصّ إسرائيل لا خيارات متاحة أمامها سوى حرب توسيعية مع الحزب، لأسبابٍ منها ما يتعلق بلمس إسرائيل مدى فعالية الحزب في الحرب بعد ثمانية أشهر من القتال، نسبة إلى الأضرار الكبيرة التي أحدثها. كما تدرك حكومة نتنياهو مدى جهوزية الحزب المرتفعة لحرب استنزاف، ولا سيما أنّه بات يمتلك الأسلحة المُتطوّرة، خاصة منظومته الدفاعية الجوية، التي أسقطت سرباً من أحدث طائراته المُسيّرة، التي كادت صواريخها تطاول طائرات إف 16. وهنا، قد تبدأ المعادلة بالتغيير لمصلحة الحزب ومحوره. لا يتوقّف الأمر عند السلاح الإيراني الذي يحارب به الحزب، بل ما يتوجّس منه نتنياهو، وهو ما أكّده وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، في 9 يونيو/ حزيران الحالي لوكالة سبوتنيك الروسية، أنّ «الغرب تلقّى إشارة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بشأن احتمال تسليم أسلحة روسية إلى دول وجماعات في العالم لمحاربة الغرب». تأكيد لافروف يشكّل تحدّياً عند حكومة نتنياهو، إذ سيسمح للحزب بامتلاك أسلحة مُتطوّرة ذات قدرة تدميرية، ما يسمح بكسر معادلة «التفوق الإسرائيلي في المنطقة».

صداعٌ يعانيه الحزب على الجبهة الشمالية، لا يقلّ خطورةً عن حالة التصدّع التي أصابت حكومة نتنياهو بعد انسحاب بني غانتس منها. فهي التي باتت تعاني ضغط المظاهرات في الشارع نتيجة اتهامه من الأهالي برفضه أيّ تسوية تُطرح. تعيش إسرائيل منذ 7 أكتوبر (2023) على وقع مطالبات أهالي الرهائن بإطلاق سراحهم تحت أيّ تسوية أتت، إضافة إلى شارع آخر معارض لسياسة نتنياهو، يتّهمه بأنّه سبب تراجع هيبة الدولة الإسرائيلية أمام حركة حماس وحزب الله. انتقل التصدّع في الشارع الإسرائيلي من داخل الحكومة إلى العلاقة المتوتّرة مع الجيش، إذ هاجم نتنياهو، في 16 يونيو/ حزيران الحالي، القيادة العسكرية للجيش الإسرائيلي، بعد أن أعلنت «هدنة تكتيكية» في مدينة رفح بقطاع غزّة من دون التنسيق معه، بحسب قوله، وأكّد أنّ هذه الهدنة «غير مقبولة»، وأنّه «سمع عنها عبر الإعلام». وأضاف نتنياهو أنّ «إسرائيل دولة لديها جيش، وليس جيش لديه دولة»، وأكّد أنّ هناك من يريد تغيير أهداف الحرب على قطاع غزّة، على غرار الوزيرَين المستقيلَين، اللذَين يريدان قرارات انهزامية.

> الأبرز في رسالة نتنياهو المهلة التي لخّصها بعبارة «الآن» في دلالة واضحة على أنّ الأمور على الجبهة الشمالية مع لبنان باتت مقلقة

تصدّع في الداخل وصداع على الجبهة الشمالية، حيث حرب الإسناد المستمرّة التي بدأها حزب الله، رغم رفع سقف التهديدات من المسؤولين في إسرائيل بحرب شاملة في هذه الجبهة، فحرب الجبهة الشمالية تشهد مزيداً من التوتّر، إذ كُسِرَت قواعد الاشتباك، وباتت تهدّد بالانزلاق نحو الحرب الشاملة، فلا حظوظ لفرص نجاح أيّ تسوية، حتّى لو كانت الإملاءات أميركية. تشعل إسرائيل حرب الشرق الأوسط بالتوازي مع الحرب الدائرة في شرق أوكرانيا، فالأمور لن تقف عند ما يريده نتنياهو، ولا عند حرب الإسناد، بل، على ما يبدو، مرتبطة بحرب الانقسامات الدولية، حيث الإيراني جزء منها، فهو إلى جانب روسيا والصين يمثّل المحور الذي يهدف إلى تغيير النظام العالمي القائم، وجعله متعدّد الأقطاب، إذ يجعل من حضورهم فعّالاً. عالم يرسم المتغيّرات بالنار، فالحرب قائمة ولن تتوقّف، وما حرب غزّة سوى حلقة منها، إذ باتت ترتبط بالمجريات القائمة بعيداً عن المفاوضات والتسويات، وذلك على وقع حكومة إسرائيلية تتصدّع، ولا خيار أمامها سوى الاستمرار في الحرب.

تدرك إسرائيل خطورة الوضع الماثل في الجبهة الشمالية، التي باتت تسبّب صداعاً حقيقياً لها، خصوصاً أنّ المعادلة باتت وجودية، والحرب وصلت إلى نقطة اللاعودة. فلا معنى للعودة إلى الوراء، ولا سيما أنّ طرفي النزاع لم يحقّقا أهدافاً ملموسة تحاكي انتصاراً جدّياً للذهاب إلى تسويات جدّية يفرضها أحد الطرفَين على الآخر. إنّها حرب لا تشبه أيّ حرب خاضتها إسرائيل في تاريخها، وخرجت هذه المرّة عن إيقاع الضابط الأميركي والإيراني.

(كاتب لبناني)

كاريكاتير

عماد حجاج

المنظور الفلسطيني للاهوت المسيحي

داود كتّاب

عمل اللاهوتيون الفلسطينيون، منذ مدّة، على محاولة الردّ على هرطقات مسيحيين عديدين في الغرب، حرّفوا الكتاب المُقدّس لخدمة مصالح سياسية وزيادة شعبيّتهم. عمل أولئك في الأساس على مخاطبة الغرب من خلال نقاشات عقائدية في مؤتمرات، مثل «المسيح أمام الحاجز»، الذي أقامته كلّية بيت لحم للكتاب المُقدّس، ومؤتمر «لاهوت الأرض»، ونشاطات مؤسّسات مثل «السبيل» الخاصّة باللاهوت التحرّريّة، وغيرها. حاولت تلك النقاشات وضع الأسس العقائدية للردّ على المتصهينين من مسيحيّي الغرب.

لكن ما حدث منذ «طوفان الأقصى»، خاصّة منذ عظة الميلاد لراعي كنيسة الميلاد اللوثرية في بيت لحم القسّيس منذر إسحق، زاد بصورة كبيرة الاهتمام العالمي بالمنظور المسيحي الفلسطيني للكتاب المُقدّس، فقد أصبح كلّ من رئيس كلّية بيت لحم للكتاب المُقدّس جاك سارة، وعميد الكلّية الأكاديمي القسّيس إسحق، مدعوَّين إلى الحديث أمام الكنائس الإنجيلية في أميركا وجنوب أفريقيا، وإلى زيارة البيت الأبيض والتنقّل في أروقة الكونغرس. عندما قدّم القسّيس منذر إسحق عظة عيد الميلاد، انتشر البثّ في نطاق واسع، فجاءته الدعوات إلى إجراء مقابلات وزيارات، وإلى المشاركة في المناسبات العامّة، وكذلك، إلى الآخرين من حوله. تابع نحو عشرون مليون مشاهد في مواقع التواصل الاجتماعي المقابلة الخاصّة بالسفير الفلسطيني لدى المملكة المتّحدة حسام زملط، التي بثّت حيّة. كما أُجبر رئيس أساقفة كانتربري على التراجع عن قراره مقاطعة القسّيس إسحق لأنّه شارك في المنصّة مع الناشط البريطاني جيرمي كوربين، فقد انتقده إسحق في لقاء مع صحيفة غارديان، ما أدّى إلى نشر رئيس أساقفة كانتربري كبير الأساقفة جستين ويلبي اعتذار علنيٍّ عبر منصّة إكس، وتبعته مكالمة هاتفية، وصفها القسّيس إسحق بأنّها كانت دافئة وإيجابية. وكان القادة المسيحيون الفلسطينيون يحاولون تشجيع زملائهم المسيحيين، في جميع أنحاء العالم، على عدم السماح لقلّة باختطاف الإيمان المسيحي. وبذلك، كانوا يدافعون عن حقائق الكتاب المُقدّس، التي جعلت عمل القادة المسيحيين في الشرق الأوسط أكثر صعوبة.

كانت رسالة إسحق مُستنِدة إلى الكتاب المُقدّس، لكنّها كانت غاضبة، وليست تصالحية، وركّزت على رفض دعم المتصهينين المسيحيين في العالم، لا سيما في الولايات المتّحدة، بشكل أعمى عمليات الإبادة الجماعية الإسرائيلية للفلسطينيين، خصوصاً في غزّة. لكنّ المفاجأة الكبرى كانت كيف شكّلت الرسالة اللاهوتية من منظور فلسطيني اختراقاً في العالم العربي، والتي غطّت كلّ ما جرى عبر وسائل الإعلام، المرئية والمسموعة والمكتوبة، التقليدية والرقمية، وبشكل واسع شمل منابر عربية وإسلامية معروفة، تسابقت إلى إجراء لقاءات مع القسّيس الفلسطيني من بيت لحم، ومع آخرين.

سجّلت الصحافية منى العمري «بودكاست» (ساعتين) بالعربية مع القسّيس الفلسطيني، وكان له التأثير نفسه، تقريباً، الذي أحدثته خطبة عيد الميلاد في الجماهير الغربية. جرى تسجيل «البودكاست» الصوتي/ المرئي الطويل في منصّة أثير، وتابعه 140 ألف مستمع في موقع يوتيوب فقط، في حين وزّع «البودكاست» بين منصّات أخرى. أصبح مرجعاً لكثيرين، فشمل عرضاً مفصّلاً للقضايا اللاهوتية بشأن المسيحية وفلسطين، وكيف اختطف المسيحيون الصهاينة اللاهوت لأغراض سياسية.

وقد شكّل مؤتمر «المسيح أمام الحاجز» في بيت لحم، أواخر الشهر الماضي (مايو/ أيّار)، فرصة جديدة للحوار مع الخارج والداخل. إضافة إلى ضيوف أجانب كثيرين، شارك لاهوتيّون فلسطينيون، شباب وشابّات، قدّموا دراسات وأوراق عمل مهمّة، كما وفّرت قراءة كلمة لرئيس فلسطين محمود عباس للمؤتمر الغطاء الوطني الرسمي. وتحدّث رئيس كلّية بيت لحم للكتاب المُقدّس جاك سارة بعبارات يمكن للجميع فهمها، مُكرّراً إحدى أشهر آيات الكتاب المُقدّس، فقال إنّ عديدين من قادة الكنيسة الغربية يبدو أنّهم نسوا كلماتها. تلا سارة الآية: «هكذا أحبّ الله العالم»، وعلّق بأنّ تلك المحبّة الإلهية شاملة: «إنّ محبّة الله للجميع تشمل الفلسطينيين وليست مشروطة». كان المؤتمر مفيداً في التواصل، وأُنشئت مجموعة نواة جديدة بدعم واسع من القيادة الإنجيلية العربية التي قرّرت أن تخطّط لحمل رسالة مفادها أنّ محبّة المسيح ورحمته للجميع. الفكرة الجديدة وراء هذا الجهد الدفاع عن الحقّ الكتابي. تلتزم المجموعة الجديدة بمساعدة زملائهم المسيحيين في تحفيز الناس، وأن يصبحوا كما طلب المسيح من الجميع «صانعي سلام يبحثون عن العدالة والرحمة».

> شكّل مؤتمر «المسيح أمام الحاجز»، في بيت لحم، فرصة جديدة للحوار مع الخارج والداخل

(كاتب من الأردن)

الاستخدام السياسي للاغتصاب ومسؤولية تحرّي الحقائق

فاطمة العيساوي

ارتفعت، أخيراً، وتيرة محاولات الإعلام العالمي لتفكيك ادّعاءات أساسية في الدعاية الإسرائيلية، استُخدمت بشكل رئيس لتبرير حرب الإبادة في غزّة، منها اتّهام مقاتلي حركة حماس بارتكاب سلسلة من جرائم الاغتصاب في حقّ النساء ضحايا هجمات 7 أكتوبر (2023). أبرز آخر هذه المحاولات تحقيقٌ نشرته صحيفة التايمز البريطانية تحت عنوان: «تقول إسرائيل إنّ حماس استخدمت الاغتصاب سلاحاً... هل تدعم الأدلّة الادّعاء؟». يُعتبَر التحقيقُ خطوةً مُهمّةً في تقصّي الادّعاءات الإسرائيلية بشأن وقوع عمليات اغتصاب واسعة النطاق على يد مقاتلي «حماس»، بناءً على شهادات فرقةِ إنقاذٍ من متطوّعين غير مُجهّزين للتحقّق من مسائل في تلك الخطورة، بما في ذلك النقاشات بشأن الاستخدام السياسي للادّعاءات والاعتراضات عليها، في الداخل الإسرائيلي، من حقوقيّين وأكاديميّين بارزين. يُقدّم التحقيقُ إفادةً مفصّلةً لمسار فبركة الرواية التي هزّت الرأي العام العالمي، واستُخدمت بشكل أساسي في الخطاب الدعائي الإسرائيلي لدعم مقولة الدفاع المشروع عن النفس في وجه «اعتداءات حماس». أهمّية التحقيق، الذي يدعم تحقيقاً أوّليّاً سابقاً نشرته وكالة أسوشييتد برس، تظهر، أيضاً، في أنّه يُقدّم صورة عن الجدل في الداخل الإسرائيلي بين الاستخدام السياسي للرواية والاعتراض العلمي على الاستخدام، والتحدّيات التي واجهتها بعثة الأمم المتّحدة لتقصّي الحقائق، بعدما وجدَت نفسها أمام مُهمّةٍ فائقة الصعوبة، نظراً إلى غياب الأدلّة الجنائية، والخوف من تهمة معاداة السامية في حال توصُّل التحقيق إلى نتائج قد تُفسّر أنّها ضدّ النساء اليهوديات. لا يتوقّف التحقيقُ عند الوقائع العملية، التي شكّلت الرواية الإسرائيلية بشأن استخدام الاغتصاب وسيلة حربٍ من مقاتلي «حماس»، بالاعتماد على تصريحات فريق الإنقاذ غير الرسمي، الذي أُرسل للعثور على الجثث، بل يتناول، أيضاً، وبشكل خاص، رمزيّة السردية الإسرائيلية في التاريخ اليهودي لجهة استغلال «تروما» اضطهاد النساء اليهوديات، وتجييرها لحساب الحملة الإسرائيلية لكسب الرأي العام في حرب الإبادة.

استخدمت الرواية تاريخ الاضطهاد اليهودي، الحاضر بقوّة في الذاكرة الجماعية باعتباره «ذاكرة تاريخية»، عبر استحضار عمليات الاغتصاب التي تعرّضت لها النساء اليهوديات في حملات التصفية الإثنية لليهود في روسيا وشرق أوروبا، في أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين. كذلك استخدمت الرواية الصورةَ المقولبةَ والعنصريةَ ضدّ الرجل العربي، باعتباره مصدر عنف أو خطر أو حتّى مغتصباً للنساء.

حالت الحملة التي أطلقتها الحكومة الإسرائيلية في أعلى مستوياتها دون إمكان تقصّي الحقائق بشأن ما جرى في هجمات 7 أكتوبر (2023)، عبر ترويج روايات تضليلية من كبار المسؤولين إلى رجال الشرطة، والناشطين والمسعفين والإعلام الإسرائيلي، كما العالمي. الهدف من هذه الحملة، التي تبنّى روايتها الناجون من الهجمات، ونقلوها في شهاداتهم للإعلام العالمي، كان الضغط على تحقيق الأمم المتّحدة للتوصّل إلى نتيجة مفادها أنّ الاغتصاب وقع بشكل لا يحتمل أدنى شكّ، وأنّه كان منهجياً وواسعَ الانتشار بأمر من «حماس» وبتنفيذٍ من مقاتليها.

لم تتح المعطيات المتوافرة تأكيد حجم كهذا لجرائم اغتصاب، باستثناء شهادة وحيدة لرهينة سابقة، قالت إنّها تعرّضت للاعتداء الجنسي خلال احتجازها، بما ينفي وقوع جرائم منهجية واسعة النطاق، أو أقلّه، لا يثبتها. الأكثر أهمّية من ذلك كلّه، بحسب التحقيق، أنّ الاستخدام السياسي لادّعاءات الاغتصاب يحول دون تحقيق العدالة للضحايا النساء عبر منع المحاولات الجدّية لتقصّي حقيقة ما جرى في الهجمات. غابت عن الإعلام العالمي، الذي سارع إلى تبنّي الرواية الإسرائيلية وتعميمها من دون تحرّيها، النقاشاتُ الداخلية في إسرائيل، بما في ذلك اعتراض خبراء على التقرير، الذي اعتمد على «غير مهنيين» (المتطوّعين المتديّنين الذين دفنوا الجثث)، والذين قدّموا «تحليلات جنائية غير دقيقة وغير موثوقة»، خصوصاً أنّ هؤلاء المتطوّعين في فريق الإنقاذ (زاكا) لا معرفة لهم بأجسام النساء، لتديّنهم الشديد، ما يزيد من عدم موثوقية شهاداتهم، ويُفسّر الربط بين جثث النساء الضحايا والذاكرة التاريخية لاغتصاب النساء اليهوديات، التي سارع هؤلاء المسعفون إلى استحضارها، إلى جانب صور أخرى من المذبحة النازيّة، مثل إشارة مسعفين إلى أنّهم شاهدوا تلالاً من الجثث في مسرح الهجوم. غاب عن الإعلام العالمي، أيضاً، دور الحكومة في تشجيع استحضار الذاكرة الجماعية وترويجها في مواقع القرار العالمي.

بعض هذه الروايات التضليلية زُوّجت بشكل خاص عبر مساعدة مقرّبة من نتنياهو ساهمت في نشر أكثر الروايات جذباً للإعلام مثل رواية الحامل، التي انتزع جنينها من أحشائها، وروّجتها زوجة الرئيس الإسرائيلي في مقالة لـ«نيوزويك»، لم تُصحّح بعد. ومن الروايات، أيضاً، صور لمجنّدات قتيلات تبيّن لاحقاً أنّها لمقاتلات كُرديات. أثارت حملة التضليل هذه اعتراضات حقوقيّين وأكاديميّين إسرائيليّين بارزين بشأن استخدام الأجندة الجندرية النسوية سلاحاً لتبرير الحرب في غزّة، وتسييس الاغتصاب، فضلاً عن اعتماد تشريعات تمييزية أبرزها ما سُمّي «قانون الإرهاب الجنسي»، وهو مشروع قانون قدّمه نوّاب من اليمين واليمين المتطرّف، وتبنّاه الكنيست في يوليو/ تمّوز 2023، ويقضي بمضاعفة العقوبة على الجرائم الجنسية التي ترتكب بدافع «قوميّ». وبذلك، يحاكم مرتكبو هذه الجرائم أمام قانونَين مختلفَين، بحسب جنسية المرتكب أو هويته الإثنية، ما يعني أنّ رجلاً فلسطينياً أو عربياً متّهماً بجرم كهذا يُحاكَم وفقاً لقانون وإجراءات مختلفة تماماً عن رجل إسرائيلي متّهم بارتكاب الجرم نفسه، تحت سقف الدولة «الديمقراطية». يشكّل تقصّي الحقيقة السبيل الوحيد لتحقيق العدالة للضحايا، كذلك فإنّه السبيل الوحيد لوقف الاستخدام السياسي لجريمة الاغتصاب عبر تبرير حرب إبادة راح آلاف المدنيين الأبرياء ضحيتها، ولا يزالون يُقتلون يومياً.

> تقصّي الحقيقة السبيل الوحيد لتحقيق العدالة للضحايا، كذلك فإنّه السبيل الوحيد لوقف الاستخدام السياسي لجريمة الاغتصاب

أيضاً ساهم هذا الاستخدام في ترويج الصور النمطية للعرب والفلسطينيين باعتبارهم «غير حضاريين»، وتلك إيحاءات عنصرية ردّدها الناجون من هجمات السابع من أكتوبر (2023) أو أهالي الضحايا في شهاداتهم، وأحياناً الصحافيون أنفسهم. تعكس قضية تسييس اغتصاب النساء ضحايا هجمات «7 أكتوبر» مأزقاً كبيراً لدى الإعلام الغربي، أو معظمه، يتمثّل بخرق تقاليدَ أساسيةٍ في تغطية قضايا متنازع عليها عبر نقل وجهات النظر المختلفة، ومقارعة ادّعاءات السياسيين بالأدلّة من دون اعتبارها حكماً من المسلّمات. تعتبر الرواية الإسرائيلية الدعائية للفظائع، التي اتُّهم مقاتلو «حماس» بارتكابها، حالةً خاصّةً ونادرةً لخرق الإعلام تقاليده في تحرّي الحقائق في مسائل بتلك الخطورة، وغياب آليات المراجعة لهذه الوسائل بشأن نقلها لأكاذيب ترويجية. لعلّ مقالة التايمز، المُهمّة، ومقاربتها للحقائق بشأن الرواية الاسرائيلية التضليلية، بما في ذلك الأصوات الإسرائيلية المُعارضة للاستخدام السياسي للاغتصاب، خطوة في هذا الاتجاه.

متظاهرون من أجل فلسطين في لندن، 8 يونيو 2024 (جاستن تاليس/فرانس برس)

(أستاذة جامعية لبنانية في لندن)

يحدث بين الخرطوم وأبوظبي

معن البياري

دع عنك أن حكومة السودان لم تلجأ إلى جامعة الدول العربية لتشكو حكومة الإمارات ما تنسبُه إليها من دعم عسكري لقوات الدعم السريع المتمرّدة على الدولة، وأنها ذهبت إلى مجلس الأمن، في هذا الخصوص، فليس من مهابةٍ أو شيء من مكانةٍ لدى الجامعة المذكورة يجعلها جهةً تُؤخذ على محمل الجدّ، في أمر كهذا، وفي غيره. ليست القصّة هنا، وإنما في اللغة شديدة الوضوح، في الاتهامات الكبرى التي تضمّنتها أولاً، في إبريل/ نيسان الماضي، رسالة بعثتها الخرطوم إلى مجلس الأمن، وثانياً في البيان الذي تلاه مندوب السودان في الأمم المتحدة، الحارث إدريس، الثلاثاء الماضي، في المجلس، ما أحدث سجالاً حادّاً مع مندوب الإمارات، محمد شهاب، في ردود متبادلة بين الرجليْن، يمكن الاستدلال منها ليس فقط على ما صارت عليه العلاقات بين البلدين من تأزّم بالغ، وإنما أيضاً على أن السيل بلغ الزبى، عندما تجد أبوظبي، في بيانات رسمية معلنة وفي كلام مندوبها أمام مستمعيه في الهيئة الأممية، أن الذي يتحدّث أمامه يمثل «طرفاً متحارباً»، هو القوات المسلحة، في السودان، ولا تخلع عليه دولة الإمارات صفتَه ممثلاً لجمهورية السودان، أقلّه كما هو حاله الذي تتعامل معه الأمم المتحدة نفسُها. وهذا ليس فقط بالغ الشذوذ، ولم يسبق له مثيل في أيٍّ من التوتّرات والأزمات بين دول عربية تصادَمت فيما بينها، وإنما هو تطرّفٌ في إشهار انحياز دولة عربية وإعلانه ضد دولة «شقيقة» أخرى. وعندما يصل الحارث إدريس إلى اتهام الإمارات برعاية «الإرهاب العِرقي الممنهج في السودان»، وليس فقط بـ«تأجيج الصراع»، عندما تمدّ «الدعم السريع» بالسلاح، نكون أمام مشهدٍ عربي شديد الدلالة على انهيار مريع في القواعد الناظمة للتعامل بين الدول العربية نفسها.

صحيحٌ أن مجلس الأمن، وهيئات وأجهزة أخرى في الأمم المتحدة، شهدت سجالات، غير مرّة، بين المغرب والجزائر، وحدث أن اتهم كلٌّ منهما الآخر بدعم «انفصاليين» في بلد الآخر، غير أننا لم نُصادف أيّاً منهما نزع عن ممثلي الدولة الأخرى صفته هذه، فاعتبره طرفاً في نزاع داخلي. وصحيحٌ أيضاً أن الحروب الإعلامية (والدعائية) في منازعاتٍ عربيةٍ بينيةٍ عديدة غير منسية، وفصول لها ما تزال طرية في الذاكرة، ومن الأنسب عدم التذكير بها، إلا أنها، في الأول والأخير، بقيت نهشَ بعضنا بلحوم بعضنا في الإذاعات والتلفزات والبيانات والمذكّرات، أي ظلّ النهش، في أغلبه، في ملاعب الكلام والتنازع اللفظي، وإنْ ليست منسيةً حروب صدّام حسين وحافظ الأسد بالوكالة في لبنان، غير أن الذي تتّهم به الخرطوم أبوظبي يصل إلى دعم قوة متمرّدة على سلطة الدولة بالسلاح والمال في غضون حربٍ مستعرة. ولئن نعت مندوب الإمارات ما ساقها «زميلُه» السوداني في مجلس الأمن من اتهاماتٍ لبلده بأنها «مضحكة ومجنونة»، فإننا لا بد أن سيأتي إلى أفهامنا ما نشرته «نيويورك تايمز»، في يناير/ كانون الثاني الماضي، عن تقرير للأمم المتحدة نفسها (لم ينشر)، جاء على تفاصيل «تهريب» الإمارات أسلحة قوية إلى قوات الدعم السريع، المعروفة باسم قوات الدعم السريع، عبر تشاد منذ صيف العام الماضي؛ طائرات من دون طيّار مسلحة، ومدافع هاوتزر، وصواريخ مضادة للطائرات، كان يجري إرسالها عبر رحلات شحن سرّية وطرق التهريب الصحراوية. وعلى ذمّة الصحيفة الكبرى، نقلاً عن التقرير، عزّزت تلك الإمدادات قوات حميدتي (قائد«الدعم السريع»)، وحقّقت سلسلة انتصاراتٍ له في مسار الحرب. كما لا بد أنْ سنتذكّر مناشدة مندوبة الولايات المتحدة في الأمم المتحدة، ليندا توماس غرينفيلد، «جميع الدول»، بما فيها الإمارات (بالاسم)، التوقّف عن الدعم لطرفي الحرب في السودان. وقد قالت السيدة إن بلادها تواصلت مع «زملائها» في الإمارات في هذا الخصوص. وليست منسيةً التقارير التي جاءت على بعض الخلافات في علاقات أبوظبي ولندن، بعد تلميحات من الأخيرة عن إسناد عسكري ولوجستي تقدّمها الإمارات لقوات حميدتي.

ليس هناك من لا يتمنّى أن تكون غضبة الخرطوم المشهرة في مجلس الأمن في غير محلها، وأن يصحّ ما تنفيه أبوظبي عن نفسها من اتهاماتٍ ثقيلة، غير أن الذي يغري بالتملي فيه هذا اللون المستجد من الخصومات العربية المعلنة ... كما نرى في الملعب السوداني مثلاً.

حجّ مبرور غير ميسور

سامح راشد

سبّبت وفاةُ مئات من المصريين في موسم الحَجّ أخيراً، غضبَ قطاعات واسعة من المجتمع المصري. فمن بين نحو ألف حالة وفاة فقط، من جميع جنسيات الحجّاج، بلغت الوفيَات بين الحجّاج المصريين أكثر من ستمائة. وكانت الغالبية العظمى منها بين الحجّاج غير النظاميين، الذين مثّل المصريون أكثر من نصفهم. ورغم أنّها ليست المرّة الأولى التي يشهد فيها موسم الحجّ حالات وفاة كثيرة، امتاز هذا العام من الأعوام السابقة بمحدودية أعداد الضحايا إجمالاً، وضخامة العدد نسبةً إلى عدد الحجّاج المصريين عامة. كما أنّ وفيَات موسم الحَجّ أخيراً لم تكن بسبب التدافع كما في معظم الحالات السابقة، ولا لأسباب تنظيمية وفنّية، وإنّما ارتبطت جميعها تقريباً بارتفاع درجات الحرارة وصعوبة أداء المناسك بانفراد، وبمعزل عن التسهيلات والتجهيزات التي وفّرتها السلطات السعودية مراعاة للأجواء شديدة الحرارة السائدة. فواجه الحجّاج غير النظاميين ظروفاً صعبةً ومعاناةً كبيرةً في إتمام الشعائر، فضلاً عن الصعوبات اللوجستية والمعيشية الناجمة عن التهرّب من السلطات والتخفّي من المسالك الرسمية. حتّى هنا، يبدو أولئك المصريون، وغيرهم، الذين حاولوا أداء شعائر الحجّ، مسؤولين عمّا تعرّضوا له، وعن الوفيات الكثيرة بينهم، لكنّ الصورة ليست كاملة على هذا النحو، فالحجّاج المصريون المتوفون لم يهبطوا إلى الأراضي المقدّسة من السماء، ولم يتسلّلوا خفية عبر الحدود، وإنّما سافروا من بلدهم بطريقة نظامية من المطارات الرسمية وبواسطة شركة الطيران الوطنية، وغيرها من الشركات الرسميّة. وحصل كثيرون منهم على رقمٍ التصديق الإلكتروني (البار كود)، الذي تُصدر السلطات المصرية بموجبه موافقةً بالعمرة أو الحجّ مقابل رسوم باهظة. ومن ثمّ، لا محلّ للتساؤل عن كيفية سفر أولئك «غير النظاميين» من مصر أو من أيّ دولة أخرى.

وللتذكرة، في التاسع من الشهر الماضي (مايو/ أيّار)؛ أي قبل شهر من يوم الوقوف بعرفة، أعلنت شركة الطيران الوطنية السماح للمواطنين بالسفر إلى السعودية بتأشيرة دخول للزيارة. ثم عادت الشركة نفسها في التاسع من الشهر نفسه إلى إلغاء القرار بإيعاز من السلطات السعودية؛ أي إنّ شركة الطيران المصرية الوطنية الرسمية طرف أصيل وفاعل رئيس في تلك الأزمة. وخلال الأيام العشرة التي فصلت بين قرار السماح وإلغائه، غادر عشرات الآلاف من المصريين إلى السعودية للمكوث هناك، حتّى إتمام مراسم الحَجّ. وبذلك السلطات المصرية شريكة أصيلة في ما جرى، وتتحمّل مسؤولية مباشرة عن الأزمة، إذ بحثت شركة الطيران الوطنية عن المكسب السريع، واستغلّت حسن نيات السلطات السعودية في عدم منع الزيارات قبل موسم الحَجّ بشهر، وتغافلت الدولة المصرية عن تدفّق عشرات الآلاف إلى جدّة ومكّة والمدينة، تحت أعين الأجهزة والمؤسّسات المعنية وأبصارهما. وليست السلطات السعودية بريئة من دماء من ماتوا من الحرّ والإرهاق في الحجّ. فقد داهمت الشرطة هناك بيوتاً كان الحجيج يحتمون بها من قيظ الحرارة، ثم عادت، عشيّة يوم عرفة، وسمحت للجميع بالحجّ. ولو كان تحديد العدد لأهداف تنظيمية وبغاية راحة الحجّاج لأمكنها ذلك من البداية، من دون تشريد الحجيج غير النظاميين، وتشتيتهم بين المنع والسماح، بل لا تكفي الأسباب التنظيمية واللوجستية وحدها لتفسير تحديد عدد الحجيج بمليون أو بمليونين، فالإمكانات المالية السعودية تسمح بمزيد من التوسيع والتطوير في أماكن الشعائر كلّها. والمثال الناجح على ذلك فكرة التوسّع الرأسي المُطبّقة في الحرم المكّي والمسعى بين الصفا والمروة. وليس أسهل من تعميمها في أماكن الشعائر لتستوعب ملايين عدّة من الحجيج، من دون مشكلات ولا وفيات.

كل هذا الغضب لدى الشباب في بلاد الغرب

سعيد زيداني

كنّا شاهدين على مسيرات شعبية حاشدة وصاخبة في مدن كثيرة في الولايات المتّحدة وكندا، كما في مدن دول أوروبية وعواصمها، خاصّةً في الأوروبيتين، الغربية والشمالية، وذلك، احتجاجاً على عدوان إسرائيل على الإنسان والمكان والبنيان في قطاع غزّة، العدوان الوحشي المستمرّ منذ أكثر من ثمانية أشهر. كما كنّا شاهدين على لحاق طلبة الجامعات الأميركية والأوروبية والأسترالية، وغيرها، بهذا الحراك الشعبي المناوئ لذلك العدوان وداعميه والمدافعين عنه. ولم يكن خافياً أو قابلاً للخطأ أنّ الشباب هو من يتصدّر هذا الحراك، سواء داخل أسوار الجامعات أو في ميادين المدن/ العواصم خارجها. أمّا الرسالة المُوحّدة والمشتركة لهذه المسيرات والحراكات الشبابية كلّها فذات شقّين مكمّلين: أوّلاً، وقف العدوان الهمجي على غزّة، ومعاقبة إسرائيل وقادتها على ما ارتكبته قوّاتها الغازية من جرائم حرب وجرائم ضدّ الإنسانية؛ وثانياً، التعبير عن التعاطف مع الوجع الفلسطيني واحتضان الحقوق الوطنية الفلسطينية في الحرّية وتقرير المصير ومقاومة الظلم والعدوان. وليس غريباً، في مثل هذه الحالات، أن تختلط هذه الرسالة ذات الشقّين المذكورين برسائل جانبية تبثّها جماعات مشاركة تتماهى مع حركة المقاومة الإسلامية ومنطلقاتها، أو جماعات كارهة لليهود من منطلق عنصري. وهناك ملاحظات تساعد في رشّ مزيد من الضوء على دوافع (وتحيّزات) القائمين على تلك المسيرات والحراكات، والمشاركين فيها، فالمسيرات الشعبية الصاخبة، وحراكات طلبة الجامعات الأكثر صخباً، كلّها تَحدُث في دول ديمقراطية ليبرالية، ولا تَحدُث في غيرها، إلا فيما ندر. وبصورة خاصّة، تكون هذه المسيرات والحراكات أكثر اتساعاً وأشدّ صخباً في تلك الدول الديمقراطية الليبرالية التي ناصرت إسرائيل في حربها على غزّة، مثل الولايات المتّحدة والمملكة المتّحدة وفرنسا وألمانيا، وغيرها. في الدول الديمقراطية الليبرالية، كما نعرف جيّداً، هناك احترام لحقوق الإنسان/ المواطن، يشمل حقّه في حرّية التعبير بأشكالها المختلفة، وهناك، في المقابل، تأثير للمواطن على الممثّل المُنتخَب وصاحب القرار. أمّا في الدول غير الديمقراطية، فهامش حرّية التعبير أضيق، وحرّية الاحتجاج غير مُرحّب بها من السلطات الحاكمة.

وليس خافياً أنّ الجاليات الفلسطينية والعربية والإسلامية في الدول الديمقراطية الليبرالية، المذكورة أعلاه، هي التي تتصدّر تلك المسيرات والحراكات في ميادين المدن/ العواصم والجامعات. ولكنّ المشاركة في تلك الفعّاليات الاحتجاجية لا تقتصر، بالتأكيد، على تلك الجاليات، فقد انضمّت إلى قوافل المحتجّين جماعات متنوّعة تشمل المعادين للصهيونية فكراً ومشروعاً، أنصار الدولة الديمقراطية الواحدة من النهر إلى البحر، وأنصار حقوق الإنسان المحلّيين والدوليين، وأنصار مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها، وجماعات سلام أخرى وخزت ضمائرَها تلك الفظائع والجرائم التي ترتكبها القوّات الإسرائيلية الغازية ضدّ المدنيين، خاصّة النساء والأطفال، وضدّ الأعيان المدنية، سيما المشافي والمنازل. ما يجمع المشاركين في تلك الفعّاليات الاحتجاجية ليس تأييد حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، وليس العداء لليهود، وإنّما الحس الإنساني/ الأخلاقي الذي استنفرته مشاهد القتل والتدمير والتجويع والنزوح، مشاهد مروّعة أوصلت إلى تحريك قضايا في المحاكم الدولية ذات العلاقة. وليس خافياً، أيضاً، أنّ الشباب، سواء الفلسطيني/ العربي/ الإسلامي أو الأميركي/ الأوروبي، وغيرهم، هم من يتصدّرون هذه المسيرات والحراكات؛ شباب وحّدهم الالتزام بقيم الحرّية والمساواة والعدالة، والنضال ضدّ الظلم والقهر والاضطهاد. غنيّ عن القول في هذا الصدد أنّ تلك المسيرات والحراكات الشبابية تُذكّر بمثيلات لها ضدّ الحرب في فيتنام، في النصف الثاني من ستينيّات القرن الماضي، كما تُذكّر بمثيلات لها ضدّ نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا في ثمانينيّات القرن ذاتـه. وفي حالتي الشباب الأميركي والأوروبي، تحديداً، فنحن بصدد جيل تخلّص، خلافاً للجيل السابق، من وزر المسؤولية عن جرائم الوحش النازي ضدّ يهود أوروبا وغيرهم. وفي بعض الدول الأوروبية الديمقراطية الليبرالية، حيث تضيق الفجوة بين الموقف الحكومي وما يطالب ويهتف به المتظاهرون، سواء داخل أسوار الجامعات أو خارجها، فقد سارعت تلك الدول إلى اتّخاذ مواقف أكثر انحيازاً إلى القضية الوطنية الفلسطينية، مقترنة بمواقف غاضبة على إسرائيل وممارساتها الوحشية، في غزّة بخاصّة، والمناطق الفلسطينية المُحتلّة منذ عام 1967 بعامّة. وما اعتراف كلّ من إسبانيا وأيرلندا والنرويج وسلوفينيا بالدولة الفلسطينية، أخيراً، إلا خير دليل على ذلك. بناء على ما ورد أعلاه من ملاحظات، يمكن تأكيد نقاط ثلاث. أولاً، من الواضح أنّ المسيرات الشعبية في ميادين المدن/ العواصم، والحراكات داخل أسوار الجامعات، تؤثّر في الممثّلين المُنتخبين وأصحاب القرار في تلك الدول الديمقراطية الليبرالية؛ مواقع انطلاقتها. ولكن، من الصعب، حالياً، قياس مدى هذا التأثير وتجلّياته، فالأمر منوط بعوامل أخرى كثيرة، منها مدى اتساع نطاق هذه المسيرات والحراكات وديمومتها، ومدى تأثير ما تُصدره المؤسّسات الإنسانية والحقوقية من تقارير وتوصيات، وما يصدر عن المحافل والمحاكم الدولية من قرارات، ومدى تأثير القوى واللوبيات المضادّة، وتطوّرات الأوضاع ذات العلاقة بالحرب، محلّياً وفي مستوى الإقليم... وهكذا. ثانياً، رغم الصعوبة في قياس الأثر وتقييمه، لا يجوز التقليل من أهمّية تلك المسيرات الشعبية الصاخبة في المدن/ العواصم، وتلك الحراكات الطلابية في الجامعات الكثيرة، في توعية الرأي العام وصاحب القرار وتحريكهما في المستويات المختلفة، خاصّة لغرض التصدّي للقضايا الحارقة والعاجلة ذات العلاقة بالحرب على غزّة، وعلى رأسها القضايا الإنسانية والإغاثية والقانونية/ الأخلاقية، كحظر استهداف المدنيين والأعيان المدنية، وعدم الحرمان من الغذاء والدواء والوقود. أمّا في ما يتعلق بقضايا اليوم التالي للحرب، واليوم الذي يليه، فإنّ عملية قياس الأثر وتقييمه تظلّ غاية في الصعوبة. وعلى أيّ حال، وبفضل هذه المسيرات والحراكات، جزئياً، يتكشّف الوجه القبيح والمنفر للاحتلال الحربي الإسرائيلي، وللقائمين على ترسيخه وإدامته.

> الشباب من يتصدّرون المسيرات والحراكات؛ شباب وحّدهم الالتزام بقيم الحرّية والمساواة والعدالة، والنضال ضدّ الظلم والقهر والاضطهاد

> لا يجوز التقليل من أهمّية المسيرات الشعبية الصاخبة والحراكات الطلابية في توعية الرأي العام وصاحب القرار وتحريكهما

ثالثاً، من المؤسف والمحزن حقّاً، وإن لم يكن مستغرباً، غياب (أو ندرة) تلك المسيرات والحراكات في الغالبية الساحقة من الدول العربية والإسلامية. ففي تلك الدول التي تدعم المقاومة أو المتحالفة معها، لم يرَ الشباب قيمة مضافة، على ما يبدو، لأيّ مسيرة شعبية داعمة أو لأيّ حراك طلابي داعم. أمّا في دول التطبيع العربي، فلم يجرؤ الشباب، على ما يبدو، على تحدّي أنظمة الحكم غير الديمقراطية ومساءلتها عن تخاذلها في مواجهة تلك الجرائم التي تُرتكب ضدّ المدنيين والأعيان المدنية في القطاع. وفي جميع الأحوال، هناك أكمة وراء هذا التراخي أو الوجل من الشباب في معظم الدول العربية والإسلامية يجدر استكناه ما وراءها.

وللإجمال، ففي ردّها الوحشي والهمجي على عملية طوفان الأقصى، يوم 7 أكتوبر (2023)، ارتكبت القوات الإسرائيلية الغازية جرائم حرب وجرائم ضدّ الإنسانية في حقّ المدنيين، أوصلتا دولة الاحتلال وقادتها إلى قفص الاتهام في المحاكم الدولية ذات العلاقة. وما زالت مثل هذه الجرائم ترتكب بعد مرور أكثر من ثمانية أشهر من اندلاع الحرب المدمّرة للإنسان والمكان والبنيان في قطاع غزّة. وفي الدول الديمقراطية الليبرالية، مثل أميركا وكندا وبريطانيا وجنوب أفريقيا وأستراليا ونيوزيلندا واليابان ودول الاتحاد الأوروبي، انطلقت مسيرات شعبية صاخبة في المدن، وحراكات طلّابية غاضبة في الجامعات، تطالب بوقف الحرب ومحاسبة القائمين عليها والداعمين لها. وما زالت هذه المسيرات والحراكات تزداد صخباً وانتشاراً. وإذا كان من الصعب قياس أثر مثل هذه المسيرات والحراكات وتقييمه، فإنّ أصداءها في مجالَي التوعية وإيقاظ ضمائر الأحرار في العالم غير قابلة للتجاهل والإنكار. ختاماً، ما نحن بصدده هي مسيرات وحراكات يتصدّرها الشباب الغاضب، داخل أسوار الجامعات، وفي المدن/ العواصم خارجها، شباب غاضب وحريص على عدم ضياع صرخته الغاضبة ضدّ الظلم في الصحراء.

(أستاذ الفلسفة في جامعة القدس)

إعادة إعمار المدن المدمّرة وسؤال المصير

سوسن جميل حسن

تُوصَف المدن بأنّها «هياكل متطوّرة»، فما يبدو، في أحيان كثيرة، اعتباطياً ومصادفة، في صورة المدن بشكل عام، هو في الواقع سلسلة من تغييرات كانت في وقت إنشائها في منزلة تدخّل هادف، أو ذي معنى، في الهياكل الحضرية القائمة، موجّهة دوماً نحو الظروف والاحتياجات والإمكانات. والمدينة ليست متجانسة بالمطلق، هي خليط اجتماعيّ، ثقافي، قانوني، تختلف درجة تمايز عناصره أو شدّتها، لكنّ هذا الخليط ساهم تاريخياً في رسم هويّة المدينة، والهويّة الحضرية هي ما يربط الناس بمكان معيّن، لكنّها، مثل المدن، نَمَتْ ومع نموّها كانت تتغيّر باستمرار، وليست ثابتة بأيّ حال، بل تتأثّر بالأحداث والتاريخ والزمن. فهل التصاميم والتخطيطات التي ستُعَدُّ من أجل إعادة بناء المدن التي دمّرتها الحرب في منطقتنا ستحمل رؤى وثقافة الجهات الضالعة في إعادة البناء والمموّلة له؟ أم سيكون للسكّان الأصليين آراؤهم وتصوّراتهم بشأن صيغ مدنهم التي يعاد بناؤها؟ تفيد تجارب التاريخ بأنّ الحروب لا تنتهي قبل أن تكون قد دمّرت كثيراً من الأحياء والمدن، وشرّدت ساكنيها، وخلقت شروطاً أخرى من أجل إعمارها. في منتصف أربعينيات القرن الماضي، بعد صمت المدافع في الحرب العالمية الثانية، كانت مدنٌ كثيرة مدمّرةً بدرجاتٍ متفاوتة، قد تصل في بعضها إلى 90% في دول أوروبية عدّة، ومنها ألمانيا، وكان الناس مُضطرين إلى العيش في أماكن إقامة طارئة، عُرِفَت في ألمانيا بأكواخ نيسن، وبعد ذلك، انطلقت طفرة بناء حقيقية، وكان السؤال: كيف يمكن أن تكون المباني والمناطق السكنية والمدن في المستقبل؟ لا يهمّ هذا السؤال المهندسين والمعماريين ومخطّطي المدن فحسب، بل السياسيين والمواطنين أيضاً. وكان هناك، دائماً، أشخاص تقليديون يريدون إعادة بناء المدن المدمّرة بالشكل الذي كانت عليه، ودائماً، هناك دعاة إلى أن تكون هناك بداية جديدة تتجاوز أخطاء الماضي، وتراعي متطلّبات العصر، وتحسب حساب المستقبل. الضوء، الهواء، مساحات للسيارات، مع شوارع واسعة من أجل حركة المرور، مع مساحات خضراء. هذا ما ينظر إليه المُتخصّصون، ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ معايير إضافية صار لا بدّ من مراعاتها اليوم، تتوافق مع ما يطلق عليه المدن الذكية. تشكّل المدينة الوعي والثقافة والهُويّة. لذلك، يرتبط التوجّه إلى المستقبل، أو النظر إليه، بأسئلة تتعلّق بالهُويّة التاريخية للمدينة، وتطلّع الساكنين إلى ما ينسجم مع ثقافتهم، عاداتهم، تقاليدهم، وأنواع المهن والنشاط الاجتماعي والاقتصادي الشائع لديهم. لذلك، لا بدّ من دراسة مدى تأثير المشاريع في الصورة المُضمرة في اللاوعي للمدينة، فالهُويّة لا تتشكّل وتنمو من الهندسة المعمارية وحدها، بل الهوية الحضرية شيء له تأثير داخلي، أيضاً، يربط الناس بمدينتهم، وهذا ما يمكن تسميته جوهر المدينة، الذي يساهم الجميع تاريخياً في تشكيله، ويمنح المدينة «سمعتها». والأشخاص هم الذين يطوّرون ويطرحون فكرتهم عن مدينتهم، بالإضافة إلى تشكيل إجماع اجتماعي معيّن، حتّى تتمكّن الرؤى من التحقّق في الواقع. لا تتعلّق التغييرات المخطّط لها، في حالة التطوّر الطبيعي للمدينة، وليس في النهوض من الدمار، دائماً، بالوظيفة أو الناحية الجمالية، فأحد الجوانب الأساسية هو الهُويّة التي يستمدّها السكّان من مدينتهم، ويمنحونها لها بدورهم، والشعور بالوطن ينطلق وينبني من الشعور بالمدينة، ورموزها التاريخية مهمّة جداً، يمكن أخذ حريق كاتدرائية نوتردام في باريس مثالاً على هذا الشعور، فهي بالنسبة إلى الفرنسيين تجاوزت معناها ومكانتها الدينية، واحتلّت مكانة أوسع وأشمل، صارت رمزاً وطنياً بالنسبة إلى الفرنسيين، تعني كلّ شرائح المجتمع، وليس المُتديّنين منهم فحسب.

وتشمل التنمية الحضرية عدّة جوانب تتعلّق بجميع العمليات داخل الفضاء الحضري. وبالتالي، تشمل العمليات المكانية والديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية، وتأثيراتها في هيكل المدينة. لذلك، من الطبيعي الحديث عن التنمية الحضرية في سياقات مختلفة، أولها السياق التاريخي، أو المنظور التاريخي. وثانيها، باعتبارها مسؤولية إدارة المدن، على أنّها مهمّة تخطيط، وأخيراً، هي مبدأ هادف وموجّه. وللتنمية الحضرية أبعاد لا بدّ من مراعاتها أو الاهتمام بها: البعد الهيكلي والمكاني، الذي من خلاله يظهر نمو المدينة، والبعد الوظيفي وكيف تُستخدَم المساحات الحضرية، فضلاً عن البعد الاجتماعي، الذي يتجلّى في الجوانب المُتعدّدة لحياة المدينة، وهذا مُهمّ جدّاً أيضاً، خصوصاً بالنسبة إلى المدن التي فرض عليها تاريخها، أو حاضرها المُستدام، أن تكون لها هويّة خاصّة تتعلّق بالثقافة العامّة والموروث والضوابط الاجتماعية، التي تؤثّر في الأغلبية، وتسهم في خلق الفضاء الاجتماعي المتوافق عليه، هذا ما يمكن أخذه في الحسبان بالنسبة إلى المدن العربية، التي دمّرتها الحروب، كالمدن السورية وقطاع غزّة. واستناداً إلى هذا الواقع، لا بدّ من طرح سؤال إعادة بناء المدن العربية المدمّرة. اتسمت منطقة الشرق الأوسط خلال القرن الماضي (النصف الثاني منه بشكل خاص، والعقدين الأخيرين من القرن الحالي) بتواتر الحروب التي نجم عنها كثيرٌ من الدمار للهياكل الحضرية، والتغيير الديمغرافي، وتخلخل الهُويّات، خصوصاً في سورية في سنوات الحرب الحالية، وها هي اليوم غزّة تتعرّض لأكبر وأعنف موجة دمار ونزوح منذ النكبة في 1948، بل لم تتوقّف إسرائيل، منذ إعلانها، عن محو معالم المدن الفلسطينية، في محاولة لمحوها من الذاكرة الجمعية، ومن التاريخ. هذا ما يتكرّر بإصرار في غزّة، ففي كلّ حرب تُدمَّر مساحات واسعة من مدنها وأحيائها، يعاد الإعمار، فتأتي حربٌ جديدةٌ وتُدمّر من جديد، والحرب الحالية أشرسها وأكثرها تدميراً. وأمام هذا الواقع الكارثي، تُطرح في البال أسئلة كثيرة عن إعمار المدن المدمّرة نتيجة الحروب، منها السورية، ومنها غزّة ومدن القطاع، هل يُسأل الأفراد أو المجتمع عن الكيفية التي يريدون أن يعيشوا فيها، أم يترك السؤال للمسؤولين والمخوّلين بالإدارة والسلطة الحاكمة، التي ما زالت مُبهمة وغير محدّدة، ومرتهنة للتسويات والحلول السياسية؟ أليس من المنصف سؤال المواطنين عن نوع المجتمع الذي يريدونه، ونوع الحياة التي يرنون إليها؟ أم ليس هناك وقت للانتظار، فالفقد كبير والجروح كبيرة، وصدمة الحرب لن تذهب في وقت قصير، والإعمار وتأمين مساحة عيش للناجين، وليس لديهم سقف يلوذون به، أمر مُلحّ ولا يحتمل التأجيل؟

> تشكّل المدينة الوعي والثقافة والهُويّة، لذلك، يرتبط التوجّه إلى المستقبل، أو النظر إليه، بأسئلة تتعلّق بالهُويّة التاريخية للمدينة

> هل يُسأل الأفراد أو المجتمع عن الكيفية التي يريدون أن يعيشوا فيها، أم يترك السؤال للسلطة المبهمة المرتهنة للحلول السياسية؟

ما شكل التخطيط الحضري، وهل هو مرهونٌ بتطلّعات (ومزاج) الجهات المموّلة وثقافتها ورؤيتها لشكل المدن المستقبلية، من دون مراعاة احتياجات السكّان الأصليين وتصوّرهم عن مدنهم؟ إذا كان لدى المدن المدمّرة بعد الحرب العالمية الثانية، في أوروبا مثلاً، فرصة أن تصبح مدن المستقبل، فهل ينطبق هذا على قطاع غزّة، الذي يعدّ، مساحةً، مثل مدينة صغيرة من تلك المدن؟ هل يمكن أن تصبح غزّة مدينة مستقبلية، وهي مرهونة للحروب والتدمير بشكل دائم، وبين كلّ حربين حصار يمنع كثيراً من المواد والأدوات العصرية عن الناس فيها، فيقضي على قدرتهم على الابتكار؟ بل هل ستكون هناك مدن مُستدامة انطلاقاً من واقعها «الحربي» باستمرار؟ وهل يمكن، في الوقت نفسه، الحديث عن مدن مستقبلية على أنقاض المدن السورية التي دمّرتها الحرب وأحدثت فيها تغييراً ديمغرافياً؟

من المُهمّ إزالة الأنقاض بسرعة، والشروع في إعادة بناء المدن، لحماية ما تبقّى من حياةٍ للمُهجّرين من بيوتهم ومدنهم، يعيشون في المُخيّمات في ظروف غير إنسانية، وفي دول اللجوء التي لا يُقدّم بعضها فرص عيش طبيعية وكريمة لهم، خصوصاً في دول الجوار. هذا في سورية، أما في غزّة، المدينة الضاربة في التاريخ، فللوضع دائماً خصوصيته، ما دامت مدينة مفتوحة على الحروب باستمرار، فكيف يمكن الحديث عن مدينة مستقبلية في وضع كهذا؟... تتعلّق المدينة المستدامة بالمصير، وما لم يكن هناك حلّ للقضية الفلسطينية، التي تعدّ مشكلة كبيرة بالنسبة إلى العالم، يُحدّد من خلاله مصير الشعب الفلسطيني، لن يكون هناك مدن مُستدامة. وبالتالي، تكون الأسئلة بشأن من يبني، وعلى أيّ أساس، وما هُويّة المدن المبنية، وما دور الثقافة المجتمعية، وما خصائص الجيل الذي يبني، فيما لو ترك للمجتمع وأفراده أن يكون لهم الدور المؤثّر في تصوّر مدينتهم؟ أسئلة من الواجب طرحها وعدم تأجيلها. أسئلة كثيرة مرتهنة لحلّ قضية شعب عريق، يُقتل بشتّى الطرائق، ويبقى متشبّثاً بالمكان، بأرضه التاريخية، بمدنه العريقة.

وينطبق الأمر ذاته على المدن السورية المدمّرة، فمصيرها مرتهن بشكل سورية بعد الحرب، وبعد الحلّ السياسي، فيما لو كان هناك حلّ سياسي، فالسلطة المخوّلة بإدارة المكان، أيّ مكان مأهول بمجتمع بشري، تتحمّل مسؤولية كبرى في هذا المجال، مسؤولية البناء وفق ما يجمع عليه المواطنون، وهذا ما يزيد من كتامة الأسئلة، ما دامت هذه السلطات المُنتظَرة هي نتيجة للحلول، ومتعلّقة بالمصير المنتظَر من وراء هذه الحلول.

(كاتبة سورية في برلين)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير **معن البياري** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads